سياسة النظـــام
والازمة الاقتصادية الراهنة في الاردن

حسن الجعبه

كان الاردن ولا يزال يفتقد الاسس الاولية لبناء اقتصاد مستقل قائم على قوى انتاجيه محلية متنامية ، واتسم الوضع الاقتصادي بالعجز الدائم في ميزان المدفوعات وميزان التجارة الخارجية ، وبالاعتماد الاساسي على الانتاج الزراعي والموارد غير المنظورة وخدمات السياحة ومصادر التمويل الاجنبية والعربية لتغطية العجز . ومثلت الصناعة في الاردن الحلقة الاضعف في الاقتصاد الاردني وتمركزت الصناعة بالاساس في قطاعي البناء — الذي غطيت مصادر تمويله بنسبة كبيرة من تحويلات المهاجرين والمغتربين الى ذويهم — والمصنوعات الاستهلاكية الخفيفة . ويعطل القطاع الاول الدورة الصناعية ويجعلها القطاع الثاني قصيرة الاجل . باختصار يعـاني الواقع الاقتصادي تاريخيـا مجموعة من المشكلات والعوائق الاقتصادية والسياسية ابرزها : (١) ضعف الزيادة في معدلات التنمية الاقتصادية السنوية : نتيجة لضعف تزايد نمو الانتاج « الصناعي والزراعي » ومصادر التمويل المحلية (الادخار المحلي) ولعدم الاستخدام الامثل للمواد الاولية والاراضي الزراعية المتاحة ، ولهيمنة راس المال الفردي الخاص والاجنبي على الاقتصاد (القطاع الخاص) ، ولاعتماد الاردن على المساعدات الامبريالية في التمويل ولارتباطه بالسوق الامبريالية العالمية . (٢) تزايد هروب قوى العمل للخارج وهجرة الايدي العاملة المتخصصة نتيجة لانخفاض مستوى الاجور بالنسبـة لتكاليف المعيشه ولتفشي البطالة بين صفوف الشغيلة والعمال ، والبطالة المقنعـة بين افراد الاسرة . (٣) استيعاب الموازنة العسكرية ومخصصات الانفاق على القوات المسلحة والامن العام الجزء الاكبر من موازنة الانفاق العامة . (٤) العجز الدائم لميزان المدفوعات الاردني .

وعلى الرغم من تعدد الخطط الاقتصادية السباعية والخماسية التي وضعتها لجـان التخطيط الاقتصادي الاردني ومجالسه الا انها لم تستطع تحقيق الاهداف الموضوعة لها وفشلت — باعتراف المسؤولين — في القفز عن أي من العوائق والمشكلات السابقة . وبعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ زادت حدة هذه المشكلات تعقيدا بخسارة الاقتصاد الاردني لقطاعات واسعة من عوامل الانتاج المحلية (مساحات واسعة من الاراضي الزراعية والمواد الخام — قوى العمل — الاسواق المحلية) بلغت « ٤٠ ٪ من الانتاج الزراعي و٢٠ ٪ من الانتاج الصناعي و٣٥ ٪ من الانشاءات و٣١ ٪ من الكهرباء والمياه و٥٠ ٪ من خدمات النقل و٤٥ ٪ من التجارة و٤٠ ٪ مـن اعمال البنوك والتأمـين والصيرفة و٦٠ ٪ من الخدمات و٩٠ ٪ مـن دخل السياحة و٩٠ ٪ مـن تحويلات الاردنيين في الخارج »(١) . وخسارة هذا القطاع الواسع في ظل المشكلات الاقتصاديه التي يعاني منها الاردن ، كان من الممكن ان تؤدي الى الانهيار الكامل لبنيان الاقتصاد الاردني ، لولا تدخل مجموعة من العوامل الطارئة التي لعبت دورا مؤقتا في اخفاء حدة